

شارك في حفل مرور 20 عاما على تأسيس مكتبها في الكويت

«ديكا بنك» يعرض الفرص الاستثمارية المتاحة في أوروبا لعام 2014

أعلن ديكا بنك عن إقامته لندوة تعريفية تتناول موضوع الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم منذ خمس سنوات والتي بدأت الدول الأوروبية تخرج منها تدريجيا وتتعافى مما خلفته من أثر سلبي و الفرص الاستثمارية الواعدة التي تتمتعها للمستثمرين الباحثين عن فرص تنسجم بالاستمرارية والربح طويل المدى. تقام الندوة في فندق جي دبليو ماريوت في السابع من نوفمبر القادم. ويتحدث نائب الندوة ممثلي البنك الألماني الرائد من بينهم أوليفر بيهرينز، نائب رئيس مجلس إدارة البنك والدكتور أولريش كينتر، رئيس الخبراء الاقتصاديين، والدكتور أولريش نيوجيبير المدير العام و روديجر دابركو رئيس خدمة عملاء المؤسسات الدولية وتتناول موضوعين هما «ترويض الأزمة» و «ألمانيا: أساس قوي لليورو» وتعليقا على الندوة التي يقيمها البنك، يقول روديجر دابركو: «نتطلع لمقابلة أهالي القطاع المصرفي الكويتي والتي ربططنا بهم علاقات وطيدة، إنها الندوة السادسة من نوعها منذ العام 2011، وعكادته يعترزم البنك تزويد المستثمرين في الكويت بصورة حول المشهد الاستثماري الأوروبي لعام 2014، وسوف نساهم لتعزيز العلاقات التي تربطنا بالمستثمرين في الكويت. زيارتنا السابقة كانت مثمرة للغاية ونحن نتطلع إلى اجتماع ناجح آخر هذه المرة أيضا.»

الاستثمارات السعودية في السودان ترتفع إلى 43 مليار ريال

أعلن مسؤول سوداني بارز عن ارتفاع حجم الاستثمارات السعودية في بلاده لنحو 43 مليار ريال سعودي، وإنهت لجنة المتابعة للجنة الوزارية المشتركة بين البلدين الشقيقين أعمالها في الخرطوم. وأكد وكيل وزارة الزراعة السودانية المهندس محمد جبارة في تصريحات صحفية أنه تم الاتفاق بين البلدين على انعقاد اللجنة مرة أخرى مطلع شهر مارس القادم في الخرطوم على هامش أعمال منتدى اقتصادي ثاني سيجتمع رجال الأعمال في البلدين. وأشار إلى أن حجم الاستثمارات السعودية في السودان ارتفعت لنحو 43 مليار ريال، تشمل نحو 590 مشروعا في مختلف القطاعات الصناعية والتعدينية والزراعية، وأكد أنه تم الاتفاق خلال أعمال اللجنة على عدد من الجوانب الاقتصادية والاستثمارية والتجارية. وقال أن البلدين سيقعان علي وثيقة الاتفاقية الضريبية خلال شهر ديسمبر المقبل في الرياض بعد أن يستكمل الجانب السوداني خلال شهر نوفمبر المقبل مابليه في الاتفاقية، مؤكدا أن الجانب السعودي انهي مباحثته في الاتفاقية.

وأضاف جبارة أن الاجتماعات كانت ناجحة حيث بذل الجانبان جهدا كبيرا يساهم في انعقاد اللجنة الوزارية، داعيا إلى تبادل الزيارات بين المسؤولين في البلدين.

السعودية الثانية عربياً بتصنيف سهولة الأعمال و23 عالميا

كشف تقرير حديث للبنك الدولي أن الإمارات احتلت المرتبة الأولى عربيا في تصنيف سهولة الأعمال والـ23 عالميا. ويمثل اجتياز معايير سهولة ممارسة الأعمال علامة فارقة للسلول التي تسعى لجذب الاستثمارات وتشدشن المشاريع الجديدة، بحيث تصل سهولة بدء أعمال جديدة إلى إجراء واحد فقط في أقل من يوم ودون رسوم كما في نيوزيلندا، إلا أن هذه العملية قد تحتاج إلى أكثر من 140 يوما في فنزويلا مثلا. وأكد تقرير البنك الدولي حول سهولة بدء الأعمال في 189 دولة وهو التقرير الذي يقيس التغييرات في الأنظمة التي تطبق على الشركات المحلية الصغيرة ومتوسطة الحجم خلال 10 مراحل تمر بها شركة ما منذ بدء النشاط التجاري، مروراً بإجراءات الخدمات كالفتح براء ثم تسجيل العقار وانتهاء بتسوية أوضاع الشركة عند تصفيتها.

الدباس: 80 في المئة من مشتري العقار في الإمارات يدفعون نقداً

قال مستشار بنك أبوظبي الوطني للأوراق المالية زياد الدباس في مقابلة مع قناة «العربية»، إن حوالي 20 في المئة ، فقط من مشتري العقار في الإمارات يعتمدون على الرهونات العقارية. وأضاف الدباس أن 80 في المئة ، من مشتري العقارات في الإمارات يدفعون قيمة مشترياتهم نقدا، لافتا إلى أن نظام الرهن العقاري الذي أقره المصرف المركزي عالج كثيرا من الثغرات والمشاكل التي أثرت على التجربة السابقة للفترة العقارية والتي تأثرت بالأزمة المالية العالمية. وكان المصرف المركزي أقر نظاما للرهن العقاري أبلغ البنوك العاملة بالدولة به أسس الأول، وينص على إلزام العميل المواطن بدفع 20 في المئة ، من قيمة العقار السكني الأول الذي يسعى لتمويله من البنوك، على أن يمол البنك 80 في المئة ، فيما يلزم المقيمون من غير المواطنين بدفع 25 في المئة ، من قيمة العقار الأول، ويمول البنك 75 في المئة. أما تمويل المنزل الثاني فيسمح للبنوك بتحويله بحد أقصى بقيمة 65 في المئة ، للمواطنين و60 في المئة ، للمقيمين. وأوضح الدباس أن قانون الرهن العقاري يحمي الجهاز المصرفي من أي إزمات، خاصة وأنه لا يسمح بتقديم تسيولات عقارية إلا لأشخاص ذوو ملاءة مالية مرتفعة.



ملال الخالد في حفل هيئة تصنيف السفن اليابانية

مليار ريال أرباحه في الربع الثالث بتراجع 4 في المئة عن نفس الفترة من العام الماضي

قطاع الإسمنت السعودي يسجل أضعف أرباح فصلية في 3 أعوام

أظهر تحليل مالي تراجع أرباح شركات قطاع الأسمنت المدرجة في سوق الأسهم السعودية بنسبة 4 في المائة خلال الربع الثالث من العام الجاري، إلى 1.07 مليار ريال، مقارنة بـ 1.12 مليار ريال للفترة نفسها من العام الماضي، ليفقد القطاع 49 مليون ريال عن الربع الثالث من 2012، ليسجل أسوأ أرباح فصلية منذ الربع الرابع 2010 «قاربة ثلاث سنوات»، حيثما سجل القطاع أرباحا قدرها 823 مليون ريال. وبحسب التحليل الذي أعدته صحيفة الاقتصادية السعودية، يأتي هذا على الرغم من ارتفاع المبيعات خلال الربع الثالث من العام الجاري بنسبة 4 في المائة، لتسجل 10.3 ملايين طن، مقارنة بعشرة ملايين طن في الفترة نفسها من العام الماضي.

ولفت التحليل إلى أن أرباح شركتي الأسمنت العربية، والأسمنت الجنوبية قد تراجعت على الرغم من ارتفاع المبيعات، فيما توافق ارتفاع وتراجع الأرباح في بقية الشركات مع المبيعات، حيث ارتفعت الأرباح مع ارتفاع المبيعات والعكس. وبرزت شركة الأسمنت العربية هذا التراجع في الأرباح رغم ارتفاع المبيعات، بتكوينها مخصص هبوط في قيمة أصول وممتلكات مصنع أسمنت قطرانة في الأردن بمبلغ 79.3 مليون ريال، بينما برزت أسمنت الجنوبية تراجع أرباحها بزيادة تكلفة المبيعات نتيجة ما تم استخدامه من الكلتكر المستورد وكذلك تعديل سياسة تحميل بعض المصروفات خلال هذا العام، إضافة إلى انخفاض في الإيرادات الأخرى.

وارتفعت أرباح القطاع بنسبة 9 في المائة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، لتصل إلى 4.7 مليار ريال.



الوليد بن طلال: محفظة الاستثمارات المباشرة تحقق عوائد قوية ارتفاع أرباح « المملكة القابضة» في تسعة أشهر إلى 511 مليون ريال



الوليد بن طلال في اجتماع المملكة القابضة

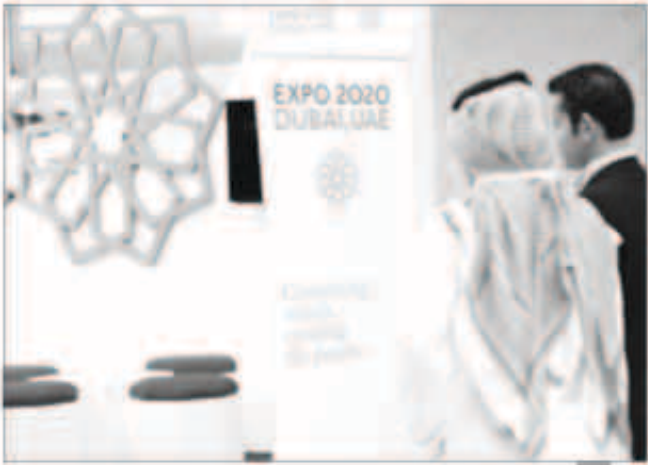
يمتد الحدث لسته أشهر ويتوقع أن يستقطب قرابة 25 مليون سائح

تقرير: فوز دبي بـ«أكسبو» يعزز نمو اقتصادها 2 في المئة سنوياً

توقع مسؤولون في معهد التمويل الدولي أن تدعم استضافة دبي لمعرض إكسبو 2020 في حال فازت به نمو الاقتصاد الوطني بقرابة 1 في المئة سنوياً واقتصاد دبي بنحو 2 في المئة ، وذلك في ظل توقعات ارتفاع معدلات الإنفاق العام والخاص على مشاريع البنية التحتية والإنشائية، قياساً على انعكاسات استضافة دول العالم للأحداث العالمية الضخمة مثل كأس العالم والأولمبياد.

واستعرض المعهد أحدث تقاريره خلال مؤتمر صحفي عقد بدبي حضره المدير التنفيذي والمستشار لدى معهد التمويل الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الدكتور جورج العبد، ونائب المدير لدى المعهد لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، الدكتور غاريس إراديان، وفقاً لصحيفة «الاتحاد». ورجح التقرير ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غير النفط في الدولة من 4.1 في المئة في عام 2012 إلى 4.6 في المئة العام الحالي. وقال العبد إن معهد التمويل الدولي رفع توقعاته حول معدلات النمو لدولة الإمارات من 3.7 في المئة إلى 4.7 في المئة «نتيجة الزيادة التي تفوق التوقعات حول تصدير النفط خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي».

وتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي من 4.1 في



جانب من معرض إكسبو